الأمم المتحدة

A/C.2/52/SR.24

Distr.: General

10 March 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧،

الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد دي روخاس . . . . . (فنزويلا)

ثم: السيد غلانزر (نائب الرئيس) . . . . . (النمسا)

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ج) السكان والتنمية (تابع)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

تنظيم الأعمال

١ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): اعتذر للوفود عن التعطيل الناجم عن التأخر في إصدار خمس وثائق. وبالنسبة لتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قال إن حجمه فحسب يمكن أن يبرر التأخير. أما بالنسبة للوثائق الأخرى، فيمكن أن يعزى التأخير إلى عدم الانتهاء من عملية وضع التقرير في الوقت المناسب، أو إلى إعداد الوثائق خارج المقر، أو إلى الحجم الكبير بصورة استثنائية لوثائق دورة الجمعية العامة الذي يرجع إلى كثرة الأفرقة العاملة التي تناقش عملية الإصلاح.

٢ - وأكد للجنة حرصه على تتبع جميع الوثائق التي تتولى إدارته مسؤوليتها، وأنه سيعالج ما ينشأ من مشاكل.

٣ - وفيما يتعلق بالنظر في البند ٩٧ (و) المتعلق بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، المحدد له يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أشار إلى أنه قد طلب من الأمانة العامة إعداد تقرير عن الأنشطة المضطلع بها بدلا من تقديم تحليل للسياسات. وأوضح أنه قد تقرر، على سبيل التجربة، عرض التقرير شفويا على أن يكون مشفوعا بنص مكتوب، بما يتيح وقتا إضافيا لتجميع مزيد من المعلومات الحالية عن ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود لاستئصال شأفة الفقر. وسيتم توفير وثائق أخرى، منها "تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٧"، لتوفير التحليل الذي طلبته اللجنة. وقال إنه في حال عدم نجاح التجربة، لن يتم تكرارها.

٤ - **السيد عبد اللطيف** (مصر): أشار إلى أن التناقص الكبير في عدد القرارات المقدمة من جانب مجموعة الـ ٧٧ على مدار السنوات الخمس الماضية قد أدى إلى نقص عدد التقارير المطلوبة من الأمين العام. وقال إن ذلك كان ينبغي أن يؤدي إلى تناقص حجم الوثائق.

٥ - ومضى يقول إن تقديم تقرير شفوي على أساس تجريبي هو أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، ينبغي إبلاغ الوفود بالحالة في مستهل مداولات اللجنة.

٦ - **السيد بياو** (بنن): أشار إلى عدم تقديم التقرير المطلوب في الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ١٧٨/٥١. وإلى أن أيا من الوثائق التحليلية التي أشار إليها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لم يتضمن التقييم الشامل المطلوب في تلك الفقرة. وقال إن الوفود كانت تتوقع أن تعرف من الأمانة العامة كيف تعتزم منظومة الأمم المتحدة الاحتفال بالعقد.

٧ - واقترح إرجاء النظر في البند الفرعي إلى أن تتوفر الوثائق التي أشار إليها وكيل الأمين العام، ولكي يتاح للوفود وقت للتشاور.

٨ - **السيد جباري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يؤيد تماما البيانات التي أدلى بها المتكلمون الذين سبقوه. وأكد أنه لا بد من التقيد تماما بقاعدة الأسابيع الستة لتعميم الوثائق فيما يتعلق باللجان الرئيسية الست للجمعية العامة.

٩ - واستطرد يقول إن وفده يشعر أيضا بالقلق إزاء نوعية الوثائق المعروضة على اللجنة؛ فهي ليست وثائق تحليلية، كما أنها تفتقر إلى التوصيات ذات المنحى العملي.

١٠ - واختتم كلمته بقوله إن تقديم تقرير شفوي بينما كان المنتظر هو تقرير مكتوب يعد أمرا غير مقبولا على الإطلاق، وسيرسي سابقة خطيرة.

١١ - **السيدة هورميلا** (كوبا): أعربت عن دهشة وفد بلدها وإحساسه بخيبة الأمل إزاء التفسير الذي ساقه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقالت إن تقديم تقرير شفوي أمر غير مقبول على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، فإن نوعية الوثائق المعروضة على اللجنة لا تتمشى مع الجهود المبذولة في سياق عملية الإصلاح لوضع التنمية في صدارة اهتمامات الأمم المتحدة. وأضافت أن وفد بلدها يوافق على إرجاء النظر في البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال.

١٢ - **السيد كاماندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن تقديم تقارير شفوية أمر غير مقبول. وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الوثائق المعروضة على اللجنة لا تتضمن تحليلا كافيا، وأيد اقتراح تأجيل النظر في البند.

١٣ - **السيدة أمواه** (غانا): أعربت عن الأمل في التقيد بقاعدة الأسابيع الستة مستقبلا، وطلبت إخطار الوفود مسبقا عندما يرتأى وضع أساليب جديدة للعمل.

١٤ - ومضت تقول إنه لما كان التقرير المنتظر يحمل رمزا من رموز الوثائق، فإن معرفة أن التقرير سيأخذ شكل العرض الشفوي كان مخيبا للآمال بدرجة أكبر.

١٥ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إن وفد بلده يشارك المتكلمين السابقين قلقهم إزاء المشاكل الإجرائية التي يثيرها تقديم تقرير شفوي بينما كان منتظرا تقديم تقرير مكتوب.

١٦ - **السيدة ليندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها تشاطر مجموعة الـ ٧٧ قلقها إزاء تقديم عرض شفوي في قضية بهذه الأهمية، وأشارت إلى أن مثل هذه العروض تثير مشكلتين: فهي تجعل من الصعب على الوفود إبلاغ عواصمها والتشاور فيما بينها، كما أنها يمكن أن تؤدي إلى حالات من سوء التفاهم. ولذلك، فإن وفد بلدها يوافق على إرجاء النظر في البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال.

١٧ - **السيد عزيز** (تونس): أعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن تقديم الأمانة العامة تقريرا شفويا عن البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال يعد أمرا غير مقبول، وأصر على تقديم تقرير مكتوب.

١٨ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): قال إن وفد بلده يشاطر جميع المتكلمين السابقين ما أعربوا عنه من آراء. وأضاف أن وفد بلده أيضا ليس سعيدا ببعض التفسيرات المطروحة في الوثائق المعروضة على اللجنة.

١٩ - **الرئيس**: قال إنه لما كان بعض الوفود على استعداد للحديث عن البند ٩٧ (و) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنه يقترح السماح لهم بذلك، على أن يعلق النظر في البند الفرعي بعد ذلك لحين توفر تقرير مكتوب.

٢٠ - **السيد كاماندو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): طلب معرفة تفاصيل الآثار المالية المترتبة على اقتراح الرئيس.

٢١ - **الرئيس**: قال إنه لن تكون هناك أي آثار مالية مترتبة على ذلك، حيث أنه مقرر للجنة أن تواصل اجتماعاتها حتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إن الإجراء الذي يقترحه يقلل فحسب من الوقت المتاح للمشاورات غير الرسمية.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٦/١٥

٢٢ - **الرئيس**: اقترح تأجيل النظر في البند ٩٧ (و) إلى أن تنتهي اللجنة من النظر في البنود الأخرى المتبقية في برنامج عملها؛ وفي غضون ذلك، تعد الأمانة العامة تقريرا مكتوبا عن الموضوع على النحو المطلوب.

٢٣ - **تقرر ذلك**.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/52/92، و A/52/112، و A/52/139، و A/52/153-S/1997/384، و A/52/163، و A/52/217-S/1997/507، و A/52/284، و A/52/318، و A/52/432، و A/52/447-S/1997/775، و A/52/460 و A/52/514-S/1997/815)

(ج) السكان والتنمية (تابع) (A/52/208 و Add.1)

(د) الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالهجرة الدولية والتنمية (تابع) (A/52/314)

٢٤ - **السيدة أندروز** (كندا): قالت إنه في حين تظل كندا تولي أولوية عالية للمسائل المتصلة بالهجرة الدولية، فإنها مترددة في التوصية بالمضي قدما في عقد مؤتمر دولي عن هذه القضية ما لم تتوفر بعض الشروط

المسبقة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يخدم المؤتمر احتياجات البلدان المرسلة والبلدان المتلقية وبلدان العبور، بما يتفق مع برنامج عمل القاهرة؛ كما يجب أن يكون هناك اتفاق على جدول أعماله وعلى عمليته التحضيرية.

٢٥ - ومضت تقول إنه إذا لم ينشأ توافق في الآراء حول أهداف أو طرائق المؤتمر الدولي، سيظل من الممكن معالجة مسألة الهجرة الدولية والتنمية معالجة معقولة في المحافل الأخرى. وأوضحت أن كندا، انطلاقا من تجربتها الخاصة، متحمسة للفوائد التي تنتج عن المناقشات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية والثنائية بشأن الهجرة. واختتمت كلمتها بقولها إنه لما كانت العلاقة بين الهجرة والتنمية ليست بالعلاقة المستقيمة بأي حال من الأحوال، فإن كندا تفضل أيضا مناقشة قضايا الهجرة في سياق الاستعراض والتقييم اللذين يجريان كل خمس سنوات للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢٦ - **السيد تشانغ بيوم تشو** (جمهورية كوريا): قال إن برنامج عمل القاهرة اعترف صراحة بالارتباط بين السكان والتنمية بخلق فهم جديد مؤداه أن البرامج السكانية يجب أن توفق بين مطامح الأفراد وبين الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل للمجتمع ككل.

٢٧ - ومضى يقول إن وفد بلده يعتقد أن من اللازم ضمان متابعة منسقة على نطاق المنظومة لجميع المؤتمرات الرئيسية، بما فيها مؤتمر القاهرة، وأثنى في هذا الصدد على عمل فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأضاف أنه لما كانت المسائل المتصلة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف السياسات السكانية والإنمائية، فإنه ينبغي إيلاء الأولوية إلى تعليم الفتيات، ومكافحة العنف ضد المرأة، وإدماج منظور يراعي الفروق بين الجنسين في صلب الأنشطة المضطلع بها. وأوضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أيضا أن يوفر وسيلة فعالة للتنفيذ؛ وأشار إلى أن حكومته لديها الكثير الذي يمكن أن تقدمه في ضوء خبرتها في معالجة المشاكل السكانية. وقال إن وفد بلده يرحب بالاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام (A/52/208/Add.1) فيما يتعلق بعملية استعراض وتقييم برنامج عمل القاهرة، واقترح التركيز على تعبئة الموارد خلال تلك العملية.

٢٨ - واستطرد يقول إنه في حين يعتقد وفد بلده أنه ينبغي إيلاء اهتمام أعظم إلى مسألة الهجرة الدولية، وبخاصة حيثما تتضمن حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين ومكافحة الهجرة غير القانونية، فإن لديه بعض التحفظات إزاء جدوى عقد مؤتمر عن ذلك الموضوع بسبب انعدام توافق الآراء بشأن مقاصده وأهدافه. واختتم كلمته بقوله إن التركيز على تعزيز الآليات القائمة والتزام الحكومات بها سيكون أكثر عملية وأفضل من حيث فاعلية التكلفة.

٢٩ - **السيدة بنيكي** (السلفادور): قالت إن وفد بلدها يعلق أهمية كبرى على قيام حوار حكومي دولي لتعزيز تبادل الخبرات المتعلقة بالهجرة، وللتعامل بصراحة وموضوعية مع جميع جوانب الهجرة. غير أنه لم يتحقق بعد اتفاق على الشكل الملائم لهذا الحوار؛ وأوضحت أن وفد بلدها على استعداد للانضمام إلى توافق الآراء الذي ينشأ في هذا الصدد.

٣٠ - ومضت تقول إن الهجرة مسألة تتسم بأهمية واضحة بالنسبة للسلفادور - فهناك أكثر من مليون سلفادوري يعيشون حاليا خارج البلد. وكان النزاع المسلح هو السبب الذي يكمن وراء تلك الهجرة في الثمانينات؛ أما في الوقت الحاضر، فإن كثيرا من السلفادوريين يرحلون سعيا وراء تحسين مستوى المعيشة وفرص العمل. وأوضحت أن الأثر الاقتصادي للهجرة من حيث التحويلات المالية للأسر هو أمر لا يمكن إنكاره؛ فهي تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للبلد.

٣١ - واستطردت تقول إن السلفادور تدرك أن الهجرة ظاهرة معقدة تتغير بصورة مستمرة، وإن أصولها ومظاهرها وآثارها تعد بنودا هامة في جدول الأعمال الدولي. وأشارت إلى أن الهجرة فيما بين البلدان النامية تعد عاملا هاما يستحق مزيدا من الدراسة. كما أنه يلزم قيام حوار متواصل لتعزيز زيادة فهم الهجرة والتصدي للاتجاهات المعادية للمهاجرين السائدة في كثير من البلدان. وقالت إن إحدى أولويات السلفادور تتمثل في ضمان الحقوق الإنسانية للمهاجرين، وبخاصة النساء والأطفال.

٣٢ - واختتمت كلمتها بقولها إن وفد بلدها يسلم بعمل المنظمة الدولية للهجرة في ذلك المجال، ويأمل أن يتواصل تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة بحيث يؤتي ثماره.

٣٣ - **تولى السيد غلانزر (النمسا)؛ نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.**

٣٤ - **السيدة إسبينوزا** (هندوراس): قالت إن مفتاح حل مشكلة هجرة العمال يكمن في التنمية الاقتصادية، حيث أنها تؤدي إلى تقلص الحافز الرئيسي على الهجرة. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي يتعامل بوجه عام بصورة مناسبة مع حالات الأفراد الذين يهربون من بلدانهم الأصلية بسبب القمع السياسي، إلا أن الهجرة لأسباب اقتصادية لا تتمتع بنفس توافق الآراء.

٣٥ - ومضت تقول إن النظام الاقتصادي الجديد يشجع حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال، ولكنه لا يشجع حرية تدفق القوى العاملة، حتى وإن كانت قوة العمل تعتبر عاملا اقتصاديا من عوامل الإنتاج. وأضافت أنه من زاوية الاقتصاد الكلي البحت، تعد الهجرة عاملا إيجابيا لأنها تمثل تحرك العمال، وهم عنصر إنتاجي، من منطقة تتسم بضعف الإنتاجية إلى منطقة أخرى ذات إنتاجية عالية، مما يخلق، من منظور عالمي، توزيعا أفضل للموارد. فالناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذا صح التعبير، سيزداد مع زيادة المرتبات والإنتاجية بهذا الشكل إلى الحدود القصوى.

٣٦ - واستطردت تقول إنه عند النظر إلى الهجرة من زاوية الاقتصاد الجزئي، يتضح أنها تؤدي إلى استفادة البعض وخسارة البعض؛ فالرابحون هم المهاجرون الذين تزيد أجورهم عما كانت عليه في بلدانهم الأصلية، وأرباب عملهم الذي يحصلون على قوة عمل رخيصة؛ أما الخاسرون فهم الرأسماليون في البلدان النامية، حيث ترتفع الأجور مع نقص العرض في سوق العمل، وكذلك العمال في البلدان المتقدمة النمو، نظرا لاتساع المعروض من قوة العمل. وقالت إن البلدان ذات الدخل المرتفع تفرض قيودا على الهجرة من أجل حماية المجموعة الثانية من "الخاسرين" - أي عمالهم المحليون.

٣٧ - وأشارت إلى أنه اذا تحسنت الحالة الاقتصادية للبلدان النامية، ستتزايد الأجور وتتقلص الهجرة. وأضافت أن وفد بلدها، في ذلك السياق، يناشد البلدان المتقدمة النمو أن تعيد تأكيد التزامها بالمساعدة في استئصال شأفة الفقر. وفي الوقت ذاته، فإن وفد بلدها يظل ملتزما بمعالجة مشكلة الهجرة بصورة مباشرة وعاجلة، وبخاصة في أعقاب الحادثة المقلقة التي شملت إساءة معاملة مهاجرين مكسيكيين صمّ في نيويورك. واختتمت كلمتها بقولها إن وفد بلدها يعطي أولوية عالية للمسائل المتصلة بالهجرة والتنمية المستدامة.

٣٨ - **السيد كفالهايم** (النرويج): أعرب عن تأييد وفد بلده لأنشطة متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه يشجع منظومة الأمم المتحدة على اتباع نهج شامل وكلي إزاء قضايا السكان والتنمية، مع التأكيد على حقوق الإنسان والصحة الإنجابية وتمكين المرأة. وأضاف أنه يرحب، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذل بالفعل لتنسيق الأنشطة السكانية، وبخاصة على الصعيد القطري.

٣٩ - ومضى يقول إنه مع قلق وفد بلده إزاء النقص في الموارد، الذي جرى الإبلاغ عنه في اجتماع أيلول/سبتمبر للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإنه يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل توفير تمويل كاف للوصول إلى الأهداف المعلنة في مؤتمر القاهرة. وأعرب عن ترحيبه بفكرة إجراء استعراض وتقييم لتنفيذ برنامج عمل القاهرة في عام ١٩٩٩، واتفاقه مع مضمون هذا الاستعراض وطرائق إجرائه على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/52/208/Add.1). وقال إن هذا الاستعراض ينبغي أن يتركز على الدروس المستفادة وعلى التغيرات والتحسينات المدخلة في استراتيجية التنفيذ.

٤٠ - واستطرد يقول إن وفد بلده يؤيد الأنشطة التحضيرية المبينة في التقرير. وأشار إلى الأهمية البالغة للتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة لجنة السكان والتنمية، وشعبة السكان، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وحكومات البلدان المانحة والبلدان المشمولة بالبرامج. وقال إنه لا بد، في هذا السياق، من أن تقوم لجنة السكان والتنمية بدور أساسي في متابعة برنامج العمل، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٦/٥١. كما أن العملية التحضيرية يمكن أن تتركز على المؤشرات النوعية والكمية من أجل تحسين توجيه الأنشطة السكانية.

٤١ - وأضاف أنه مثلما يتضح من تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/52/314)، لا تزال هناك ضرورة لوجود مؤشرات وبيانات موثوق بها بدرجة أكبر فيما يتعلق بالهجرة. وأوضح أن الهجرة ترتبط بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية المتبادلة التي تؤثر على عملية التنمية وتتأثر بها. وأشاد بالأمم المتحدة لمعالجتها هذه القضية الواسعة والمعقدة من خلال جملة أمور، منها عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك اتفاق على أهداف هذا المؤتمر والقضايا الأساسية التي يناقشها. وأوضح أن المؤتمر ينبغي أن يتبنى نهجا شاملا يغطي قضايا من قبيل القيود الاقتصادية المفروضة على الدول المتلقية وأثر الهجرة على البلدان المضيفة وبلدان المنشأ على حد سواء. وفي ضوء الجهود المتواصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية فيما يتصل بتلك القضايا، ينبغي تأجيل اتخاذ قرار نهائي بشأن عقد مؤتمر دولي.

٤٢ - **السيد الحارثي** (عمان): قال إن ظاهرة الهجرة الدولية كثيرا ما ترتبط بالعرض والطلب في قوة العمل. فالعمال يهاجرون من بلدان منشأهم، حيث تنخفض الأجور إلى البلدان المستقبلة التي تواجه نقصا في قوة العمل. ولذلك، فإن التنمية تعد سببا للهجرة الدولية ونتيجة لها على حد سواء. فهذه الهجرة تفيد البلد المضيف، الذي يضمن إمدادات من قوة العمل المؤهلة، وبلد المنشأ، حيث كثيرا ما تكون التحويلات المالية من العمال المهاجرين أكبر من حصائل التصدير ورؤوس الأموال الآتية من الاستثمارات الأجنبية.

٤٣ - ومضى يقول إنه لن يكون من المناسب عقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية، حيث لم يتحقق بعد أي توافق للآراء بشأن جدول أعمال هذا المؤتمر أو أهدافه، أو بشأن كيفية تمويله. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة الهجرة الدولية والتنمية كانت بالفعل محل نظر في كثير من مؤتمرات الأمم المتحدة، وقد يكون من الممكن معالجتها بفاعلية أكثر على المستوى الثنائي أو الإقليمي. واختتم كلمته بقوله إن ضرورة حفظ الموارد، في ضوء الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، تعد سببا آخر لعدم عقد هذا المؤتمر.

٤٤ - **السيد كووك** (سنغافورة): قال إن الوقت ليس مناسبا بعد لعقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية. بل أنه ينبغي بالأحرى تركيز الجهود على جمع بيانات إضافية ودراسة المسائل المطروحة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لتقرير الأمين العام (E/CN.9/1997/3)، فإن قضية الهجرة الدولية كانت مطروحة على جدول أعمال كل مؤتمر من المؤتمرات الدولية الكبرى منذ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن أنها كانت موضوعا للحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتحركات السكانية الناجمة عن أسباب بيئية وبالآثار البيئية الناتجة عن الهجرة الجماعية.

٤٥ - ومضى يقول إن الأمين العام ذكر، في تقريره المقدم إلى لجنة السكان والتنمية (E/CN.9/1997/2)، أن الهجرة الدولية والتنمية مجالان مترابطان، وأن الصلات بينهما عديدة ومركبة. وفي حين تهتم الحكومات بالأسباب الجذرية للهجرة الدولية وأثرها على البلدان المرسلة والمستقبلة، فإنها لا تمتلك أي نظرية متماسكة لتفسيرها، ولا تفهم إلا بصورة ضعيفة في أفضل الأحوال أوجه الترابط السياسي والاقتصادي والاجتماعي المركبة، بين الهجرة والتنمية. وباختصار، ليس ثمة حل سهل لهذه المسألة المركبة، ولا ينبغي تشتيت انتباه المجتمع الدولي بعيدا عن هدفه الأولي المتمثل في التنمية.

٤٦ - واستطرد يقول إن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ١٤٨/٥١ (الفقرة ٣)، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، بتعزيز المشاورات المنهجية في المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك. وقال إن وفد بلاده يتطلع إلى ما ستسفر عنه الندوة التقنية التي ستعقد عن الهجرة الدولية في تموز/يوليه ١٩٩٨ تحت رعاية فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وأضاف أنه مهتم بصفة خاصة بأي توصيات قد تطرح فيما يتعلق بأساليب جمع البيانات ومعايير الانتقاء.

٤٧ - واختتم كلمته بقوله إن اللجنة ينبغي أن تعيد النظر في المسألة خلال ثلاث سنوات.

٤٨ - **السيد وليامز سليت** (نيكاراغوا): قال إن هناك أسبابا للهجرة من بينها الفجوة التي تفصل بين البلدان الغنية والفقيرة، وارتفاع معدل البطالة في البلدان النامية، فضلا عن النزاع المسلح - مثلما كان الحال في أمريكا الوسطى، وفي نيكاراغوا بصفة خاصة أثناء الثمانينات. وأشار إلى أن وسائط الإعلام، بل وشبكة الإنترنت العالمية، التي توفر معلومات عن فرص العمل في البلدان المتقدمة النمو، تترك أثرا على تدفقات الهجرة. وأضاف أن الهجرة كثيرا ما تنطوي على فوائد لكل من البلد المضيف، الذي يحصل على عمالة هو في أمس الحاجة إليها، وبلد المنشأ، حيث تقلل من حدة البطالة وتولّد تحويلات مالية إلى أفراد الأسرة، غير أن الفوائد يمكن أيضا أن تكون من جانب واحد، مثلما يحدث عندما يسافر طالب من بلد نام للدراسة في الخارج ثم يمتنع عن العودة إلى بلده عند الانتهاء من دراسته.

٤٩ - واستطرد يقول إن بلدان أمريكا الوسطى تجتمع بصورة دورية - وكان آخر اجتماع في تشرين الأول/أكتوبر في سان خوسيه، كوستاريكا - لمواءمة التدابير المتخذة للسيطرة على تدفقات الهجرة، وإنها دخلت في اتفاقات ثنائية بشأن العمال المهاجرين. واختتم كلمته بقوله إن وفد بلده يؤيد تماما اقتراح عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٥٠ - **السيد يوشينو** (اليابان): قال إن لجنة السكان والتنمية ينبغي أن تكثف جهودها للتعريف بعملها بصورة أوسع تتجاوز نطاق الأمم المتحدة. وأضاف أن تحقيق الأهداف التي وضعها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يقتضي من المجتمع الدولي أن يتبنى نُهجا متعددة الأبعاد إزاء مسألة السكان، بالجمع بين أنشطة تنظيم الأسرة والأنشطة التي تعالج الأسباب الجذرية للنمو السكاني، مثل الفقر والافتقار إلى التعليم. وأشاد في هذا الصدد بالأهداف الواضحة التي وضعتها لأنشطتها فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، ورحب بمبادرة فرقة العمل بوضع مجموعة من المؤشرات في سياق متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكد أن فرقة العمل لا بد وأن تضمن تطبيق أنشطتها على الجهود المبذولة من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل المؤتمر في البلدان النامية.

٥١ - ومضى يقول إن حكومته بدأت في عام ١٩٩٤ برنامجا واسعا بشأن السكان ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك ضمن مساهمتها في متابعة المؤتمر. واستثمرت منذ ذلك قرابة بليوني دولار في الأنشطة المتصلة بالسكان وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وأضاف أن وفد بلده، الذي يؤمن بأن التعاون بين بلدان الجنوب من شأنه أن يلعب دورا فعالا في مسائل السكان والتنمية، يؤيد الأنشطة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في ذلك المجال، ويشجع الصندوق على مواصلة تعزيز دوره الحفاز في إطار التعاون ضمن نطاق أنشطته، وبخاصة من خلال ما يقوم به من برامج في أفريقيا. وأوضح أن اليابان تدرك ضرورة وأهمية الدعم من المانحين التقليديين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٢ - وأعرب عن الترحيب بالمقترحات الواردة في التقرير المعروض على اللجنة (A/52/208 و Add.1)، وقال إن وفد بلده يؤيد الاقتراح الوارد في الفقرة ٤ المتعلق بالآلية الثلاثية التي تضم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة السكان والتنمية. وأوضح أن وفد بلده لا يعتقد أن إعادة التفاوض بشأن برنامج

العمل تدخل في نطاق عملية الاستعراض. فالمطلوب هو استعراض وتقييم التقدم المحرز في تحقيق غايات وأهداف البرنامج؛ وينبغي أن ينصب التركيز الأولي في هذا الجهد على التنفيذ على المستوى الوطني. كما أن ذلك الاستعراض ينبغي أن يسمح بإجراء تقييم موضوعي لمدى تحقق أهداف المؤتمر، استنادا إلى مؤشرات ملموسة. واختتم كلمته بقوله إن صندوق الأمم المتحدة للسكان، باعتباره أحد الأجهزة التنفيذية الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، ينبغي أن يضطلع بدور هام في عملية الاستعراض، شأنه في ذلك شأن لجنة السكان والتنمية.

٥٣ - **السيد ورداما** (إندونيسيا): قال إنه ما لم يتحقق تقدم حاسم ومتواصل في تنفيذ برنامج عمل القاهرة، فإن فرص إضفاء الاستقرار على سكان العالم ستتعرض لخطر بالغ. وأضاف أن من الأهمية البالغة إيجاد سبل لإعطاء دفعة سياسية جديدة لبرنامج العمل. ولذلك، فإن وفد بلده يؤيد تماما الاقتراح المتعلق باستعراض برنامج العمل من أجل تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذه والبحث عن سبل ووسائل للتغلب عليها، كما أنه يعتقد أن من المناسب للغاية عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لذلك الغرض. ومن ثم، فإن وفد بلده يشعر بخيبة أمل إزاء توصية الأمين العام بتخصيص جلسة عامة رفيعة المستوى تستمر يومين من جلسات الجمعية العامة لعملية الاستعراض (A/52/208/Add.1، الفقرة ٢٨). وأشار إلى أنه في حين ينبغي أن توضع الشواغل المالية في الحسبان، فإن من قصر النظر تقديم تلك الشواغل على ضرورة ضمان تنفيذ برنامج العمل.

٥٤ - واستطرد يقول إن الاستعراض المقترح لا بد وأن يأخذ في الحسبان المشاكل الديموغرافية الكبرى المسقطة بالنسبة للبلدان النامية، والترابط القوي بين الانفجار السكاني ومستوى النمو الاقتصادي والتنمية. وأشار إلى أن إقامة شراكة من أجل تعزيز وإدماج العنصر السكاني في المفهوم الإنمائي الأوسع نطاقا يتسم بأهمية بالغة في هذا الصدد. كما أن الاستعراض ينبغي أن يعالج المسألة الرئيسية المتمثلة في مدى توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج العمل.

٥٥ - ومضى يقول إنه في حين تظل الحكومات تتحمل المسؤولية الأولية عن تنفيذ برنامج العمل، فإن المشاركة الكاملة من جانب المجتمع الدولي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وسائر مؤسسات المجتمع المدني تعد أمرا لازما لنجاح الاستعراض. وعلاوة على ذلك، فإن آلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة النهج الثلاثي إزاء هذا التعاون، يمكن أن تلعب دورا هاما في تعزيز النمو السكاني المستدام والتنمية المستدامة. واختتم كلمته بقوله إن إندونيسيا على استعداد لأن تتقاسم مع البلدان الأخرى ما لديها من خبرات ناجحة في مجال الترتيبات الثلاثية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٥٦ - **السيد جباري** (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى ضرورة تنفيذ برنامج عمل القاهرة بصورة شاملة غير انتقائية. وأوضح أنه ما لم تتوفر موارد مالية جديدة وإضافية كافية، ستكون فرص تحقيق أهداف المؤتمر محدودة للغاية.

٥٧ - ومضى يقول إن بلده يدمج السياسات السكانية وتنظيم الأسرة بصورة تامة في خططه الإنمائية. وقال إنه في حين ترمي هذه الخطط إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، فإنها تعالج أيضا ضرورة خفض معدل النمو السكاني، فضلا عن معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع.

٥٨ - واستطرد يقول إنه تم إصدار قانون لتنظيم الأسرة، كما اتخذ عدد من التدابير لمعالجة احتياجات المراهقين، بما في ذلك توعية الفتيات بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وتم إدماج برامج تنظيم الأسرة في المفهوم الأعم للصحة الإنجابية، كما جرى القيام بأنشطة من قبيل تنظيم حلقات العمل وبرامج التوعية العامة وتبادل الخبرات مع البلدان الأخرى عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أنه رغم عدم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي في البلد بصورة خاصة، فإن الحكومة قامت بعدد من الأنشطة في ذلك المجال، بما في ذلك مراقبة وإدارة خدمات نقل الدم. وأوضح أنه نتيجة لتنفيذ طائفة واسعة من السياسات على مدار السنوات العشر المنصرمة، انخفض معدل النمو السكاني من ٣,٢ في المائة عام ١٩٨٦ إلى ١,٦ في المائة عام ١٩٩٥.

٥٩ - وأضاف أنه على مدار التسع عشرة سنة الماضية، استضاف بلده عددا كبيرا جدا من اللاجئين من عدد من البلدان المجاورة؛ وهناك الآن ٠٠٠ ١٠٠ ٢ من هؤلاء اللاجئين. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى الإسكان والغذاء والرعاية الصحية والتعليم، ورغم المحدودية الشديدة للمساعدات الدولية، فإن حكومته توفر أيضا مرافق الرعاية الصحية الإنجابية لأولئك اللاجئين. واختتم كلمته بقوله إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يمكن أن يضطلع بدور هام في هذا المجال الأخير.

٦٠ - **السيد الخليفة** (البحرين): قال إنه، بعد النظر في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية، بما في ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة عن الهجرة الدولية والتنمية (A/52/314)، لا يرى وفد بلده أي ضرورة ملحة لعقد مؤتمر عن الهجرة الدولية والتنمية. فالمسائل التي ينطوي عليها هذا الموضوع نوقشت بالفعل في عدد من مؤتمرات الأمم المتحدة، ويمكن معالجتها من خلال الآليات القائمة في الأمم المتحدة، أو حتى من خلال مفاوضات ثنائية. وأشار إلى أن من المستصوب استخدام الموارد القليلة المتاحة لضمان تنفيذ التعهدات التي وافقت عليها تلك المؤتمرات. وقال إن أي تبادل للآراء بشأن الأهداف المحتملة للمؤتمر والمسائل التي سيناقشها لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد المفاوضات، مما سيترك أثرا معاكسا على سائر برامج المنظمة.

٦١ - **السيد ري كوانغ نام** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التنمية العادلة والمستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم يوجد حل مناسب للقضايا السكانية. ومن ثم، ينبغي مواصلة تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل. وأشار إلى أن من الضروري بصفة خاصة مواصلة تعزيز دور المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، حيث أن الصندوق هو الوكالة الرئيسية في القضايا المتعلقة بالسكان.

٦٢ - وقال، بالإضافة إلى ذلك، إنه يجب معالجة مسألة انعدام الموارد المالية في الوقت المناسب، حيث أنها تعد من العقبات التي تعترض تنفيذ برنامج العمل في البلدان النامية. واختتم كلمته بقوله إنه في حين أن من الأهمية للبلدان النامية أن تعبئ مواردها المالية إلى أقصى مدى ممكن، فإن من الأهمية بنفس القدر أن تتوفر المساعدات من المجتمع الدولي.

٦٣ - **السيد راو** (صندوق الأمم المتحدة للسكان): قال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيأخذ في الحسبان، فيما سيقوم به من عمل مستقبلا، ما أعربت عن الوفود من تعليقات ومقترحات فيما يتعلق بعملية وطرائق استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٦٤ - **السيد شامي** (مدير شعبة السكان): قال إنه من الواضح من المناقشات أن مسألة الهجرة الدولية تظل جانبا جوهريا من جوانب التنمية. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى ما أجرته الشعبة من بحوث وتحليلات للاتجاهات والسياسات السكانية، فإن من المتوقع أن تتسم هذه المسألة بأهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية متزايدة في القرن الحادي والعشرين. وقال إن ذلك يتطلب قدرا أكبر من الاهتمام من جانب المنظمة. وأوضح أن شعبته على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء لتلبية طلباتها واحتياجاتها في الوقت المناسب وبصورة تتسم بالكفاءة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.